«لن ترى الدنيا على أرضي وصياً»

■ عهد جميل وعظيم صيغ بلغة وثقافة النور وفي زمن غابت فيه القيم والمبادئ الانسانية والاسلامية وحل محلها قيم ومبادئ أبشع وأسوأ الأنظمة الاستبدادية والاستعمارية والتي وان اختلفت وسائلهما إلا أن أهدافهما وافعالهما تشكلان وجهين لعملة واحدة متمثلة في استغلال الشعب بنهب ثرواته ومصادرة موروثاته.

ناصر محمد العطار

وبنضال الثوار الأحرار الذين قدموا دماءهم وأرواحهم رخيصة تحرر الشعب من جور الطغيان والاستعمار والقضاء على مخلفاتهما التي أوصلت أبناء الشعب الى أسوأ وأدنى مراتب الحياة من الجهل والحرمان ومصادرة حقهم في تقرير مصيرهم ومصادرة مجدهم ومكانتهم التي عُرفوا بها على مر العصور وفي أرجاء المعمورة.. وما يؤسف له أنه وبعد أن ولى زمان القطرنة والشعوذة والإذعان لغير الله، وتوحد الجسد الواحد اليمن السعيد أرضاً وإنساناً ومارس الشعب كامل حرياته وحقوقه السياسية في حكم نفسه بنفسه واستعاد مجده بين الأمم وأصبح الجميع ينعم بخيرات الوطن ويجني ثمار الثورة.. بعد كل هذا ظهرت وتظهر الأصوات والجرائم التي تستهدف إعادة الوطن الى الأزمنة المظلمة خدمةً لأهداف ومطامع أعداء اليوم، أعداء الأمس.. وما يثير الدهشة أن تلك التصرفات الهوجاء التي تمارس من قبل عناصر ارهابية متمردة تلقى ترحيباً وتغاضياً من قبل البعض أحزاباً ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات اجتماعية ودينية وثقافية.. والتساؤلات التي تطرح نفسها لتجد الإجابة الشافية من قبل منتهجي تلك المواقف.. عن الأسباب والمبررات التي حملتهم على التأييد والتغاضي عن الأخطار والمؤامرات التي تحاك ضد الوطن..

هل كانت ناتجة عن جهلهم بالحقائق التي تكشفت للملأ والتي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الأصوات النشاز وجرائم الارهاب تخدم مطامع وأهواء ومصالح أعداء اليوم.. أعداء الأمس.أم انهم لا يدركون ولا يعون واجباتهم الانسانية والدينية والاجتماعية للوقوف صفاً واحداً الى جانب أبناء الشعب للتصدي للمؤامرات التي تحاك به.

وأخيراً هل يقصد بتلك المواقف الانتقام من الشعب وإضعاف الدولة بكافة مؤسساتها الدستورية وإضعاف النسيج الاجتماعي للشعب وصولاً الى تحقيق أهوائهم في حكم الشعب وتسيير شؤونه دون الرجوع اليه والاحتكام لنتائج الصندوق... الخ؟

وجميع الاحتمالات ستلقى بإذن الله الرفض من قبل الوطن وأبنائه الشرفاء خاصة وأن الحاضر مضيئ بالحرية والكرامة ونور الثقافة والتعليم في مختلف مجالات الحياة والذي وصل الى كل أسرة وبيت، وكان أفضل بكثير من الأمس الذي وجد فيه المتآمرون على الوطن صمودا وتلاحماً منقطع النظير لكافة أبناء الشعب في دحر الاستعمار والاستبداد والانفصاليين إلى غير رجعة..□

الثقافة من منظور التغيير للبناء، لا من منظور التدمير والفناء «1»

■ الثقافة في برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية عنوان لندوة عُقدت في مؤسسة العفيف الثقافية بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩م كحصيلة عام مضى وافتتاح لعام جديد، دُعي لحضورها والمشاركة فيها الأحزاب السياسية اليمنية وجمهور المثقفين والمعنيين وغيرهم..والموضوع بهذا العنوان ذو أهمية كبرى- لاشك في ذلك- ليس للأحزاب والتنظيمات السياسية فحسب وإنما للمجتمع اليمني كله، لذلك أحسن العفيف فيما فعله ودعا إليه فالتنمية بمفهومها الشامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأصل فيها كما نعتقد هو الثقافة إذا كانت معافاة وسليمة وقائمة على رؤية استراتيجية وتأخذ معايير العصرية، مستفيدةً من التراث بهدف التغيير نحو الأفضل فإن ذلك هو بوابة التنمية الحقيقية ذات المردود المعيشي والاستقرار الاجتماعي والأمني لكافة أفراد الشعب.. أما إذا كانت الثقافة معتلة ومريضة ومتشبثة بمفاهيم ماضوية ومناطقية لامناص منها فإن النتيجة ليس سوى التخلف والفقر والمآسي بالجملة وبشتى الصور كما نرى ونسمع اليوم.. قال تعالى «إن الله لايغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» صدق الله العظيم.

شايف الحسيني

فالتغيير نحو الأفضل والأجمل لأي شعب لا يأتي من ثقافة مغمورة بالتعصب والمناطقية والسلالية والإقصاء إنما من ثقافة توائم بين حاضر الأمة وماضيها المشرق، تستجيب للحداثة والتطور ولمنطق الحوار والتفاهم وتعيش مع العصر لا متوارية عنه ولا رافضة له جملة وتفصيلاً كما يحصل لبعض الجماعات المتمسكة بالماضي وكفى، وهذا قبل كل شيء لايحصل إلاّ في حالة الوعي المجتمعي بالحاضر واحتياجاته وفي المستقبل ومتطلباته، وكل شعوب الأرض التي سارت في ركب التطور العالمي قد كيّفت نفسها على الأخذ والعطاء والانفتاح على الآخر والتعايش السلمي داخل محيطها ومع العالم، مستفيدةً من تراثها وجعله قابلاً للتطور والنماء، فتحققت أحلامها في الرقي والازدهار والحداثة والمعاصرة وغدت بفعل ذلك واقعاً معيشاً في حياة كل فرد ينعم فيه الجميع بالعمل، العيش، السكن، الأمن وغيرها.. «شرق آسيا نموذجاً».

ماهية الثقافة ودور الأحزاب السياسية

الثقافة هي كل شيء في حاضرنا حملته الأجيال وتناقلته جيلاً بعد جيل سواءً فيما أنجزته من عمران ومن حرف وصناعات وعلوم وفنون وعادات وتقاليد وقيم روحية واجتماعية وما أدخلته من مستجدات على الحياة بفعل التبادل الحضاري والتأثير بين الأمم المختلفة.

الثقافة «هي التي تمنح الإنسان أفضلية على التفكير وتجعله كائناً يتميز بالعقلانية والقدرة على النقد والإبداع، فهي تعني صقل النفس والمنطق والفطانة وهي أيضاً دليل على الرقي الفكري والأدبي والاجتماعي للأفراد والجماعات».. (١) رؤية للثقافة، خطة دائرة الثقافة في المؤتمر الشعبي العام ٢٠٠٩ صـ٥

لذلك فإن مفهوم الثقافة في الواقع ليست قصة ولا قصيدة ولا فصاحة لسان ولا رقصات شعبية ولا تجميع آثار في متاحف ولا إصدارات كتب تحت عناوين إحياء التراث وما شابه ذلك ولا هي طقوس تؤدى هنا وهناك وكفى.. هذه نعم.. وسائل، ولكن الثقافة هي مفهوم أشمل وأعم خلاصتها هو ما يؤدي بالمجتمع كله إلى التفاعل الواسع إزاء القضايا المطروحة التي تهمه واتباع السلوك والأفعال الإيجابية التي تنتج في الأخير تنمية في الاقتصاد وعملاً للعاطلين ومعارف وعلوماً، غذاء ودواء، وعزة وكرامة للإنسان، ليست فقط حمل أسفار والادعاء بأنها هي الثقافة، إنها في الأخير «دنيا وآخرة».

فمفهوم الدولة بتنظيماتها المختلفة واحترام قوانينها ثقافة.. واحترام العمل وتحويله إلى قيمة أخلاقية في أوساط الناس ونهج أحسن الطرق لإنتاج السلع والخدمات ثقافة.. والصدق في التعامل وازدراء الكذب ثقافة.. وقبول الناس بعضهم لبعض مع التباين والاختلاف في وجهات النظر ثقافة.. أن يكون للمجتمع أهداف مشتركة يسعى لتحقيقها موحداً هي ثقافة.. أشياء كثيرة تندرج هنا وهناك في السلوك الاجتماعي فتكون نتائجها النمو الاقتصادي والتطور العمراني.

أما ندوة تقام هنا وشاعر يصدح هناك ولوحة تُعرض وجمهور لايعد بأصابع اليد يصفق فإنها ليست ثقافة التنمية الشاملة والنهوض المنشود للوطن، وإنما هذه ثقافة النخبة التي تلوك الشعر والنثر مدحاً وقدحاً منذ أمرئ القيس وعنترة بن شداد حتى اليوم.

لذلك من يقوم بهذا الفعل الشامل في إشاعة التوعية وسط الجماهير للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف سوى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها الطلائع الواعية في المجتمع، لأن الفرد لوحده لا يُحدث الأثر المطلوب مهما تكون كفاءته ولا حتى الأفراد بمعزل عن مشاركة الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير، فوعي المجموع عملياً أرقى من وعي الفرد.

ومتطلبات النهوض بالوطن يستدعي عملاً جماعياً وليس فردياً، والتطور من أساسه لايكمن في استيراد الآلة الحديثة وغيرها من تقنيات ووسائل العصر الحديث ليقال بعد ذلك إن هذا هو التطور، وإن على الدولة واجب توفيرها للنهوض بالوطن.. وإنما التطور الحقيقي هو في الذهنية التي تحكم على الأشياء بذاتها وتدرك المعاني فتسعى إليها والمعرفة لاكتسابها، فلم يكن استيراد الآلة في يوم ما هو سمة التطور أبداً، إنما استيعاب الآلة وتوطينها داخل المجتمع وتحويلها إلى ثقافة أو جزء منها، وهو ما يعني ارتباط المعطى الحديث بالواقع المعيشي للناس وبلورة الأفكار الإبداعية لتضيف هنا وتزيد هناك، فيصبح الأمر تطوراً بالإضافة والحذف، ولنا عبرة بمصانع أنشئت في البلاد منذ سنوات طويلة وآلات كثيرة تم استيرادها ولكنها اندثرت بفعل ثقافة الهدم وعدم الاستيعاب للجديد «مصنع الغزل والنسيج مثالاً».

الخوض في السياسة التصادمية لم يفلح في تأسيس استقرار سياسي واجتماعي وبناء تنموي

لذلك فإن الدعوة لإقامة ندوة تحت هذا العنوان «الثقافة في برامج الأحزاب السياسية» هو في غاية الأهمية لو تم التفاعل معها وبلورة الأفكار والعناوين الواردة في مضامينها والعمل للوصول إلى غايتها في برامج الأحزاب السياسية، لو حصل هذا أو لو أنه سيحصل في المستقبل لكان عملاً حزبياً متميزاً وفريداً وفي محله ولا خلاف عليه، فقد لامس الوجع على أن بيت الداء هو الثقافة السطحية المحبطة على أمل أن ما تبقّى هو تحضير الدواء له..

فسوء الحالة التي أوصلت البلاد إلى هذا المستوى من الاختلافات والمناكفات وتفرق الكلمة والحروب المشتعلة والأنانية المفرطة والخطاب الثقافي الجاهلي الذي يطغى على ماعداه إضافة إلى البطالة والفقر كل ذلك أخرج القضية الوطنية من ساحتها الداخلية إلى الساحة الإقليمية والعالمية وأصبح فيه الحال أننا «في شقاق بعيد»، لايمكن تلافي آثاره إلاّ بتدخل الآخرين في الشؤون الداخلية للبلاد، منشأه حقيقةً هو غياب ثقافة الولاء الوطني والحوار الوطني والقبول بالآخر والجلوس على طاولة الحوار، مما أفسح المجال للآخرين وفتح الأبواب لكل من يريد ان يتدخل في شئون البلاد وأصبحت القضية الوطنية في المزاد العلني، وهكذا أدت هذه الحماقات وقصر النظر إلى «ضياع الجمل بما حمل» كما يقول المثل.. وهو ما يضع الجميع اليوم أمام المسئولية الوطنية والأخلاقية أحزاباً وسياسيين ومثقفين ومجتمعاً للتامل فيما يجري والولوج في وضع لبنة قوية في مسار تأسيس وإقامة ثقافة الحوار ومتطلبات الاستقرار والأمن في بلد للأسف يعيش في حالة حروب متواصلة وله تجارب مريرة فيها عبر تاريخه الطويل، لتقدم الطبقة السياسية الموجودة حالياً في الساحة لهذا الجيل والأجيال القادمة نموذجاً يُحتذى به، بأن النخبة السياسية اليمنية قد قدمت للوطن ولأبنائه مايمكن البناء عليه في المستقبل بعيداً عن الاحتراب والاضطراب وتدخل الآخرين في الشأن الداخلي، هنا يكون العقل الراجح والبنّاء والرؤية الصائبة على طريق الاستقرار والأمن ثم التنمية.. وماهي الديمقراطية بأثرٍ في أبجدياتها سوى القبول بالآخر وإلاّ لماذا سميت هكذا؟!

إن الخوض في السياسة التصادمية المتبعة منذ أزمنة بعيدة لم تفلح في تأسيس استقرار سياسي واجتماعي وبناء تنموي وغيره، وتجربة ما يقرب من خمسين عاماً من عمر الثورة اليمنية- بغض النظر عن التاريخ القديم- كافية للتعرف على واقع الحال والخروج من الأنفاق والخنادق المظلمة إلى رحاب الوطن الكبير لصناعة غد مشرق جديد.

فلماذا لاتُهتم الأحزاب السياسية في برامجها وأنشطتها بالجانب الروحي والثقافي ومكافحة الأمية، لتشكيل قاعدة جماهيرية عريضة تسعى للتغيير السلمي الذي يقوم على مفاهيم وأسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية كخيار وطني، فذلك هو الأجدى من سياسة المناكفات والصدام وسيكون التاريخ شاهداً بذلك على فترة نضوج سياسي لم يضف جديداً إلى ركام من الشحناء والبغضاء والتنافر والحروب الذي يعيش عليها الناس منذ أزمنة طويلة، فالواقع لايحتاج إضافة مثل هذا النهج المأزوم فهو مملوء إلى النهاية به، والحكمة تقول إنه من الأجدى «معالجة النبع خير من البكاء على المصب».

من يشغل الفراغ؟

ومع أهمية الموضوع وعنوانه الملفت فإن الأحزاب السياسية للأسف لم تشارك في تلك الندوة، فهي غائبة عن ساحة الفعل الثقافي وغابت عن الندوة وأمثالها من الندوات المكرسة لهذا الشأن.. ونفر من الناس فقط هم من حضروا بصفة شخصية، والقاعة الصغيرة ملأتها الكراسي أكثر من الناس وتحول الخطاب الثقافي بين الحاضرين من خطاب حوار وتفاهم إلى سياسة المناكفات والخصومة والصراعات الذي تملؤه صفحات الجرائد وعادت تعكس نفسها على الساحة الثقافية التي يفترض أن تكون في منأى عن هذا الصراع لأن مكانها السمو بالناس فوق الصغائر واتباع الأدب في الحديث وحسن التفكير ونبذ الفرقة وغيرها من القيم التي تتسم بها الثقافة والمثقفون.

لكن نفراً من الناس كانوا جاهزين في القاعة وهم دائماً من خلال المشاهدة والمتابعة مثل «كومبرس» في مسرحية رديئة يتلو ذلك اللحن الرتيب الممل منذ سنوات عند كل عرض دون تبديل، وغدا الموضوع لدى الحاضرين: أن كل من لم يحصل على عمل أو له حساب خاص مع السلطة أو غير ذلك يأتي إلى هذا المكان ويتربع هنا وهناك في هذه الزاوية أو في تلك ليدلو بدلوه إن كان الموضوع يخص الثقافة أو يخص الفيزياء فلا فرق لديهم سوى الحديث باللعن والملعون الشتائم والمشتوم وغيرها من الألفاظ التي تمزق عرى الوحدة الوطنية وتزيد الأزمة استفحالاً والحلول بُعداً.

من هنا يشعر المرء ببُعْد الأحزاب السياسية عن الجانب الثقافي وفراغ الساحة منه وتركه لكل من هب ودب ويظن أن الثقافة بهذا السبات العميق لم تعد لدى الأحزاب إلاّ كشيء ثانوي أو هي شيء فائض عن الحاجة، أو هي تُذكر فقط عند حملات الدعاية إبان الانتخابات العامة وإلى هنا ينتهي دورها، بينما هي أساس البناء الفكري والعقلي للمجتمع يراد له أن يصل إلى غاياته في حلول المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالقة والمتراكمة منذ أزمنة طويلة، وبذلك أفسح المجال أمام أصوات وأقلام لم تعِ معنى الرسالة وآثارها وأهميتها.. أحياناً يتكلمون وكأنهم يعيشون خارج الواقع يحومون في عوالم بعيدة ويحلمون بما لايتسع الواقع لتحقيقه، وهنا يستغرب كيف أن هذا الموضوع المهم غاب لدى السياسيين في الأحزاب وهم مثقفون ويعلمون كم كانت الثقافة رائدة في حقول التغيير والبناء في تجارب الشعوب.

إن حرية التعبير هي حق من حقوق الجميع يمنحها الدستور ولم تكن مَنّةً من أحد، ولا أحد يريد تقييدها سواء في الجانب الثقافي أو الإعلامي أو غيره فذلك كفله الدستور، ولكن الفلتان الكلامي في هذا المجال بالذات خطير جداً أكثر من أي شيء آخر لأنه إذا سار على هذا الدرب فسيصبح الناس يتندرون ويسخرون ويهاجمون بعضهم البعض في خصوصيات تتصل بالملبس والمأكل والمعتقد، مما يوجد حالة احتقان إضافي ويدمر حالة الوئام الاجتماعي ويفتت جسد الوطن والأمة نتيجة لكلام غير مسؤول يُبث هنا أو هناك.

ومع ما شاب الندوة من قصور في التحضير والإعداد والإدارة تمثلت في الوقت الذي لم يتم احترامه وفي مفاجآت بعض الحاضرين الذين جاءوا للاستماع وإذا بهم يطلبون الصعود إلى المنصة لتقديم محاضرة لا للاستماع وتقديم مداخلة إضافة إلى عدم وجود برنامج مكتوب وأفكار ورؤى تتضمن الموضوع وما حصل مداخلات بعضها مهم والآخر خارج الموضوع.

إلا أنها مع وجود مثل تلك الملاحظات كانت مهمة وطُرحت في الوقت المناسب.. وياحبذا أن تقوم مؤسسة العفيف أو وزارة الثقافة أو غيرها بالدعوة لعقد ندوة أخرى تحت هذا العنوان ولكن بشروط أفضل وحضور أوسع.. ومن الأهمية أن تخرج هذه الندوة بتوصيات في مجال الثقافة.. ولماذا أيضاً لاتكون نواة لحوار حزبي في هذا الجانب؟□

الأمن القومي وديمقراطية المحاصصة

■ أجمعت كثير من المصادر والدراسات والبحوث ان ما يهدد امن واستقرار اليمن يتجاوز صراعاً مسلحاً في رقعة جغرافية محددة أو معارضة فكرية كما تزعم المعارضة اليمنية، فقد بدأت هذه المصادر تعتبر القتال في صعدة يهدد أمنها القومي ومرشحاً للتوسع والتأثير على دولها والتي تبعد قارات بعيدة لان الأمن القومي في عرف الدول والأحزاب والنخب البعيدة النظر يتجاوز القارات والمحيطات . ان ما يسمع ويردد من قبل الاحزاب المعارضة أو بعض النخب السياسية في قراءتها لكثير من الأحداث يتسم بالسطحية والنظرة العفوية وإغفال الأسباب واعتماد المنفعة الذاتية فضلا عن تقديم مصلحة الوطن أو النظر الى الأمن القومي اليمني أو الإقليمي في هذه الصراعات ذات المرجعيات الدولية والإقليمية والتي تطمح ان تغير وجه اليمن والمنطقة انطلاقا من قمم جبال مران

فائز بن عمرو

. فلا يمكن قبول هذه الأطروحات وسيل المبادرات المقدمة من أحزاب المشترك وبعض شخصياتها التي ترجع الصراع في صعدة لأسباب مطلبية وحقوقية وانه يسعى الى نيل الحقوق والبعض يصفه التمرد والخروج على الدولة والدستور والنظام الجمهوري بأنه ذو أهداف وطنية ويدعو الدولة الى تقديم المزيد من التنازلات والتخلي عن مفهوم الدولة لحل هذا الصراع ؟!

لا يمكن قبول هذه المبادرات والحلول والنظرات السياسية لبعض الاحزاب والتي ترفع شعار العمل الديمقراطي والممارسة الحزبية القانونية والالتزام بالدستور إلا انه من باب الديمقراطية القاتلة والزائفة والتي عبر عنها احد الأدباء والمفكرين بديمقراطية رجب في تقييمه لبعض الديمقراطيات في الدول العربية بأنها تناقش وتتبنى الأمور الشكلية والهامشية بينما امن المواطن والوطن يتعرض لخطر حقيقي وداهم

ان مواقف أحزاب المشترك والشخصيات المصرة على إدخال اليمن في إشكاليات مصطنعة وتقزيم الأحداث التي تهدد امن اليمن والجزيرة ورفضه للممارسة السلمية الديمقراطية وذلك في بيانات المشترك للانتخابات التكميلية لملء الشواغر في مجلس النواب يوجب على رئيس الجمهورية الدفاع عن الدولة وأمنها الوطني والقومي وذلك باتخاذ موقف حازم في محاسبة تلك الاحزاب إذا استمرت في تجاهل المخاطر التي تحيط بالأمن القومي لليمن ورفضها العمل الانتخابي والمرجعية السلمية عبر صندوق الاقتراع فيجب على الرئيس حل تلك الاحزاب وفرض القوآنين التي تحفظ امن البلد وسلامته وسلامة مواطنيه وتكون الأولوية لأمن المواطن وتوفير الاستقرار وترسيخ مفهوم الدولة على كل شبر من أراضيها . لا شك ان هذا خيار صعب ومرير على شخصية قائدة وصانعة للدولة اليمنية الحديثة والتي سعى الرئيس خلال فترة حكمه لترسيخ وفرض النظام الديمقراطي والنظام الدستوري والقانوني . هذا خيار صعب لكن يجب ألاّ يكون غير مستبعد، ولا بد من القيادة أن تحذر تلك الاحزاب ان سياستها تقود الى هذا الخيار وتقفل كل أبواب الحوار والحلول أمام القيادة السياسية والالتجاء الى ذلك الخيار سيكون ضرورة وليس حاجة فإذا ترسخ مفهوم الدولة ومؤسساتها وزال الخطر المهدد للأمن القومي حينئذ يشرع في تأسيس ديمقراطية صحيحة وقائمة على أسس متدرجة تراعي اليمن وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية وتواضع نخبه وأحزابه ذات الثقافة الأيديولوجية المتخلفة

الرئيس وتطوير النظام الديمقراطي :

لقد أدرك الأخ الرئيس منذ وقت مبكر أهمية تطوير العمل السياسي والتشريعي وإرساء مؤسسات مدنية للدولة اليمنية الحديثة وكان هذا ناتجاً عن تمسكه بمبادئ ثورة سبتمبر والتي تنص على إيجاد دولة ومؤسسات قوية وتطوير العمل السياسي والانفتاح على العالم الخارجي، فشرع الرئيس في تأسيس المؤتمر الشعبي العام وذلك ليكون الدافع والمحرك للعمل السياسي ولتطوير مؤسسات الدولة، فالهدف من المؤتمر الشعبي العام في فكر الرئيس هو الخروج من العمل الفردي الى العمل الجماعي والمؤسسي، وبعد ان تحققت الوحدة المباركة تقدم الرئيس بعدة مبادرات دستورية وديمقراطية من خلال برامج المؤتمر الانتخابية، وبلغت هذه الإصلاحات ذروتها في التعديلات الدستورية ذات النقاط العشر التي كانت ترتكز على الاعتراف بالتنوع الثقافي في الجمهورية اليمنية والذي يمكن استيعابه عن طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات، إضافة الى تطوير نظام الحكم المحلي وتوسيع السلطة التشريعية وإشراك أكثر الفئات في إدارة الدولة ومؤسساتها.

ان جوهر هذه المبادرات في رأيي هو الحكم المحلي وذلك لوجود خلط مقصود وغير مقصود بين القضايا التنموية والمحلية والقضايا السياسية وتوسيع الحكم المحلي سيخرج القضايا المحلية من الجدل السياسي لبعض الاحزاب التي تعتبر كل قضية وطنية وتنموية قضية سياسية يمكن استثمارها، لكن العائق في المضي بهذا المشروع الرئاسي المتقدم هو عدم وجود قاعدة تنفذ هذا البرنامج المتقدم بل تحالفت كثير من القوى لعرقلته ورفضه والالتفاف عليه، فصارت المشكلة ليس في البرنامج الرئاسي، ولكن من سينفذه، ومن جانب آخر وقفت هذه الاحزاب المعارضة لرفض هذا البرنامج وعدم الاعتراف به وتقديم بيانات ومبادرات صريحة ترفضه ولا تعترف به، ولم تقدم برامج بديلة للحوار والدراسة والنقاش بل اتسمت مواقف تلك الاحزاب بالآتي :

هل يجب حل الاحزاب وفرض القوانين التي تحفظ أمن البلد وسلامة مواطنيه؟!

. الرفض الصريح للمبادرة

. الاعتراف بها في بعض البيانات ورفضها في البعض الآخر.

. تحريف بعض أوجه المبادرة كقبول الحكم المحلي وتنفيذه عن طريق أقاليم كرؤية للانقاذ الوطني . تقديم حلول تجهض العمل الديمقراطي والسياسي واقتراح مؤسسات بديلة للدولة ومؤسساتها

أسباب عرقلة الهامش الديمقراطي وعدم قدرة النخب علي ايجاد الحلول:

١. تواضع الاحزاب والنخب السياسية وعدم قدرتها على تطوير العملية الديمقراطية وضعف الأسس الحزبية والمجتمعية والفكرية لهذه الاحزاب والتي لم تمكنها من قراءة الأحداث بشكل صحيح وابتعادها عن إيجاد ثقافة حزبية وجماهيرية، فقد اجرى الدكتور عمرو حمزاوي دراسة لمعهد كارنجي الأمريكي وهو من المعاهد التي تعتمد الإدارة الأمريكية دراساته وأبحاثه عن حزب الإصلاح كحزب معارض وقدرته على التغيير والتطور وتوصل في دراسته لتواضع مخرجات هذا الحزب وعدم قدرته على قيادة البلاد

٢. ساد الممارسة الديمقراطية في اليمن نوع من التوافقية أو المحاصصة حيث أعطيت الوزارات الخدمية مثل التربية والاوقاف والصحة لحزب ديني ابعد عنها الطابع الوطني ورسخ فيها ثقافة حزبية ضيقة تخالف الولاء الوطني واعطيت بعض الوزارات لحزب آخر، ولذلك ظلت كثير من الاحزاب تبحث عن مصالحها وترفض في كل خطاباتها فكر الدولة بل تحاربه وترفضه صراحة وتقف الى أية جهة ترفع شعار مناوئ للدولة وإقامة مؤسساتها

٣. قصور قانون الاحزاب عن حصر العمل الحزبي في أحزاب وطنية وذات أهداف انتخابية فقط فتوسعت الاحزاب في الساحة اليمنية وظهرت أحزاب طائفية ومذهبية ودينية وأيديولوجية لجأت بعضها الى ممارسة أساليب وأعمال تخالف المسار الديمقراطي وبعضها رفعت شعارات طائفية ومذهبية صريحة وبعضها رفعت السلاح في وجه الدولة ومؤسساتها

٤. عدم الفصل بين الدولة ومؤسساتها وبين الاحزاب السياسية

٥. السير غير المدروس وغير المتدرج في تطبيق الممارسة الديمقراطية التي تتوافق مع ثقافة وفكر المجتمع اليمني وذلك من خلال ضغط الدول المانحة والبنك الدولي باعتماد مبدأ المشاركة الشعبية والانتخابية في كل المستويات مما أدى الى مؤسسات خالية من الكوادر المتخصصة والكفؤة

٦. تجذُّر بعض الأفكار القديمة لدى بعض الاحزاب والتي كانت تسعى من خلال العمل السياسي الى الوصول الى السلطة وفرض أنظمة قديمة وأيديولوجية

٧. عدم تخلي كثير من النخب والأحزاب عن أطماعها ومصالحها النفعية واعتمادها على مرجعيات غير ديمقراطية

٨. عدم الاعتماد على مراكز الأبحاث والدراسات وضعف التنشئة الحزبية، فكثير من قرارات هذه الاحزاب وقيادتها تتصف بالشخصية ويغلب عليها الطابع العشوائي

الحلول من اجل ممارسة ديمقراطية وسياسية مثمرة :

أ . إعادة تقييم التجربة والممارسة الديمقراطية في ظل المخاطر التي تهدد الأمن القومي لليمن وإعطاء الأولوية لأمن الوطن والمواطن

ب . مراعاة التنوع والاختلاف والتمايز بين مناطق وبيئات اليمن من خلال الحكم المحلي واسع الصلاحيات

ج . إنشاء هيئة دستورية تفسر القوانين وتكون الحكم عند الخلاف، يكون أفرادها من التكنوقراط وليس لهم ارتباطات سياسية

د . تجاوز الفكر الرافض للدولة ومؤسساتها وذلك برفض قبول أي أحزاب أو جماعات أو جمعيات تقوم على أساس ديني أو طائفي أو مناطقي

هـ . تطوير المؤتمر ليكون قادراً على تنفيذ برامج ومبادرات الأخ الرئيس ويراعي المتغيرات القادمة من خلال :

. العمل الحزبي فكر راق يمارسه نخبة في كل دول العالم فيجب التخلي عن الاعتماد على الكم والانتقال الى الكيف والنخبة وان يتم الاهتمام بالتدريب

. لا بد من إيجاد مؤسسات ومراكز دراسات والاعتماد على التأهيل والتدريب لصوغ قرارات وأفكار صحيحة

. يجب الفصل الكامل بين العمل الحزبي السياسي والعمل التنفيذي لتطوير عمل المؤتمر ومؤسساته أو على الأقل قصر هذا الشرط على بعض المناصب، وان لم يطبق هذا القرار المتكرر في قرارات المؤتمرات الحزبية فهذه علامة موت سريري

. لا بد من التفكير في تجاوز الجمود التنظيمي من خلال إيجاد كادر شبابي غير خاضع لمؤثرات تاريخية وجغرافية تعطي له دفة القيادة، كما يجب توسيع عدد القيادات وتجاوز الهيكلة التنظيمية لكسر الخلافات وتفعيل العمل وكذلك يجب اعتماد مبدأ الترفيع الحزبي في المؤسسات الجامدة □

المعارضة إلى متى تعزل نفسها؟!

■ أقرت أحزاب المعارضة وتحت قبة البرلمان دستور دولة الوحدة والعديد من القوآنين ,و بالتالي أصبحت تلك المعايير «عقداً اجتماعياً» متسماً بإلزام التقيد بنصوصه كعقد غير قابل للتغير طبقاً للمستجدات، لأنه عقد صاغه ووافق على نصوصه ممثلو الشعب عقب الاستفتاء عليه وبين شركاء كل منهم يتوق صوب الوصول الى السلطة عبر قنوات وإجراءات وضوابط محددة فيه وفي القوانين المستمدة منه، والتي في مجملها جسدت الاعتراف بالإرادة العامة بما ورد في أسس الدولة المنصوصة عليها بالدستور باعتبار الشعب صاحب السلطة ومالكها يختار بإرادته من يمثله في البرلمان والمجالس المحلية ومن يحكم بالإنابة عنه.

ومن يتمعن في نصوص الدستور ومضامينها وخاصة ما ورد في «الأسس الاقتصادية» يلمس تحولاً جذرياً حدث بعد قيام الوحدة حيث جاء في تلك الأسس أن الاقتصاد يقوم على تحرير السوق ثم تم إفساح المجال للقطاعات «العامة والخاصة والمختلطة» لكي تخوض معترك التنافس الشريف وخصت الدولة فيها القطاع الخاص «بالتشجيع» حتى كاد القطاع العام - تحت وطأة العديد من العوامل - يلفظ أنفاسه، وكان يُفترض أن يكون القطاع العام «المشجع» عند مستوى الرفق بالجبهة الداخلية الا أننا للأسف الشديد وجدنا بعضاً من ممثلي الشعب إن لم يكونوا قد تحالفوا مع القطاع الخاص وتحول بعضهم الى ممثلين له..وما يهمنا هنا أن المعارضة بعد انتخابات ١٩٩٣ عزلت نفسها عن الجماهير عملياً وقام بعضها «بالفسخ غير الشرعي ولا المشروع لذلك العقد الاجتماعي» وبتجاوز سافر، لأنها بعد انتخابات عام ١٩٩٣م عرفت حجمها ووزنها وقبولها الاجتماعي العدمي ما جعلها تبحث عن مختلف الوسائل والسبل صوب الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها كمدخل لإلغاء التجربة الديمقراطية، فذهبت تستغل وجود كوادرها في مختلف المؤسسات والمرافق الحكومية للتنقيب عن أبسط السلبيات السائدة فيها وسخرت إصداراتها لنشرها بهدف التأثير على الرأي العام وتغيير اتجاهاته، معتقدة أنها بإسقاطها على الحزب الحاكم ستتمكن من إضعافه في مقابل محاولتها استعادة وزنها وثقلها وقبولها الاجتماعي الى درجة أن الايجابيات تعمدت حذفها من قواميس إحقاق الحق بالإضافة الى توظيفها للاختلالات والأزمات لما يخدم مصالحها..وكم كنا نتمنى ان تتصالح المعارضة مع الشعب ومصالحه الوطنية العليا وتتحول الى ردبفة للسلطة لا أن تتعمد إعاقتها عن تحول برامجها من حيزها النظري الى واقع الفعل مهما كانت بينها وبين السلطة من مماحكات مردها -لو شئنا الدقة في القول- خروج بعضها عما أجمعت عليه وأقرتها تحت قبة البرلمان كمرجعية يُفترض الرجوع عليها، لكن المعارضة بما تروجه من إشاعات وتنتج من أزمات لم يسبق أن وقت بوعد ولا التزمت بعهد ولا وقفت على الأقل موقف «الحياد غير المبطن» مما ساد ويسود على أرض الواقع، ولم يكن أمامها من هم سوى الوثوب الى قمة السلطة من السقف وعلى سالالم مفصلة على مصالحها.. لأنها بحكم خبرتنا بتاريخها وبالتوجهات النظرية التي تحكم مسار مناشطها لم تتشرب ثقافة الاعتراف بالإرادة العامة وما دخولها ومشاركتها في انتخابات ١٩٩٣م إلا لجس النبض ويومها تم محاكمتها ما جعلها حالياً تنتقم من الشعب والدليل على ذلك أن المؤتمر في انتخابات ١٩٩٣م حصل على ١٢٢ مقعداً في البرلمان يليه الاصلاح بحوالى ٦٣ مقعداً ثم الاشتراكي حصل على ٥٦ مقعداً فالمستقلون ٤٨ مقعداً، وحزب البعث قبل انشطاره على ٧ مقاعد، ومقعد واحد لكل من الوحدوي والتصحيح الناصري، وهكذا في الانتخابات التالية والسبب أن تلك الأحزاب ظلت تراهن على الشعارات ولا تراهن على الشعب ووعده بتحقيق التحولات.. فمتى تعي تلك الاحزاب مسؤوليتها وتستفيد من دروس الماضي؟□

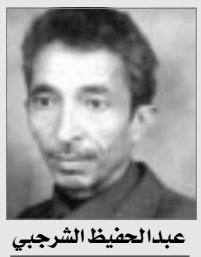

عبدالحفيظ الشرجبي